



المتحدة؛ وقادة عماليين – كالسيدة شاران بارو الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال – وعدد من ألمع العقول في الدوائر الأكاديمية ممن يدرسون قضايا النمو وتوظيف العمال والتجانس الاجتماعي

وقد كان هذا المؤتمر خطوة تاريخية بلا شك نحو تعزيز التعاون بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي – فليس سرا أن آراءنا لم تكن تتفق في كل الأحوال. لكنه كان مؤتمرا مُلهما أيضا لما شاع فيه من أجواء التعاون والشعور المشترك بأن الحاجة ماسة لإعطاء البطالة مزيدا من الاهتمام والتركيز – ورفعها إلى مستوى أعلى بكثير على قائمة الأولويات التي تهتم بها السياسات المختلفة. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ضرورة توفير أكثر من ٤٤٠ مليون وظيفة جديدة على مدار العشر سنوات القادمة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومن ثم فإن ما يواجهنا اليوم وفي السنوات القادمة هو تحدٍ جسيم.

فما الذي يتعين عمله؟ بطبيعة الحال، طُرحت مجموعة كبيرة من الآراء المختلفة في أوسلو. ولن أدعي بالطبع أنني أنوب عن الجميع في التعبير عن هذه الآراء، لكنني أطرح عليكم فيما يلي أهم ما خرجت به من النقاش هناك:

أولا، لا يمكننا القول بأن الأزمة المالية قد انتهت إلى أن تتخفض معدلات البطالة. إننا بحاجة إلى النمو – لكن ما نحتاجه هو النمو المؤدي إلى زيادة فرص العمل. وأي "تعافٍ" اقتصادي لا يترجم إلى وظائف جديدة سيكون بلا معنى بالنسبة لمعظم الناس. وصراحة أقول إن معظم الناس لن يلحظ ما إذا كان النمو قد ارتفع نقطة أم نقطتين مؤبقتين، لكن ما يحظى بوافر الاهتمام هو كون معدل البطالة ١٠% أم ٥%. ولا يقتصر الأمر على المعاناة التي تسببها البطالة للعاطلين، بل يتعدى ذلك إلى حالة القلق التي تشيعها في نفوس كثير من العاملين. ومع إضافة ٣٠ مليون شخص إلى صفوف العاطلين منذ عام ٢٠٠٧، يبدأ المرء في إدراك ما ينطوي عليه من تكلفة بشرية باهظة.

ثانيا، واستكمالا للنقطة السابقة، يجب أن يكون إنشاء الوظائف أولوية في حد ذاته وينبغي أن نستخدم كل أدوات السياسة المتاحة لإنجاز هذه الأولوية. ويشمل ذلك استخدام سياسة المالية العامة والسياسة النقدية للمساهمة في تحسن الناتج إلى أقصى درجة ممكنة – لأن نمو الناتج هو أهم محدّد على الإطلاق لنمو الوظائف. وحتى عندما تحتاج الاقتصادات المتقدمة إلى تثبيت أو تخفيض المستويات المرتفعة لمديونياتها العامة، فمن الأهمية بمكان أن تقوم بهذه المهمة على نحو لا يضر بالنمو والوظائف. ومن نفس المنطلق، ينبغي أن يهدف إصلاح القطاع المالي إلى جعل هذا القطاع داعما أكثر فعالية للاقتصاد العيني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساهم القطاع المالي في توظيف العمالة بالمساعدة في تمويل الأعمال الصغيرة التي عانت من ضعف فرص الحصول على الائتمان أثناء الأزمة، رغم أنها هي التي تستطيع إنشاء أكبر عدد من الوظائف.

ثالثا، هناك الكثير من الدروس المستفادة والممارسات الفضلى التي يمكن تطبيقها لتخفيف وطأة المشكلة في أسواق العمل وتسريع التحسن في إنشاء الوظائف. وقد تولدت أفكار لامعة هنا في أوسلو. فبدأت بعض الحكومات تقديم خدمات التوظيف وعمدت إلى التوسع في برامج سوق العمل الرامية إلى تحسين المهارات والمساعدة في البحث عن فرص العمل. وبادرت حكومات أخرى بتنفيذ سياسات تسمح للشركات بأن تحتفظ بالعاملين، مع تخفيض ساعات عملهم

وأجورهم – ومن ثم توزيع عبء الهبوط الاقتصادي على أساس أكثر تكافؤاً. ومن الخطوات الأخرى المتخذة في هذا الصدد إتاحة إعانات البطالة. فالإعانات الموجهة لفئات محددة – مثل العاطلين عن العمل لفترة طويلة والشباب – يمكن أن تكون حافزا أيضا على إنشاء وظائف جديدة.

وأخيرا، التعاون مطلب أساسي. فالسياسات المنسقة التي اتخذها الكثير من البلدان أثناء الأزمة – من خلال مداوات مجموعة العشرين – ساعدت على اجتباب تحول الركود إلى كساد وفقدان عدد أكبر من الوظائف. هذا النوع من التعاون سيكتسب أهمية أكبر مع خروج البلدان من الأزمة وسعيها إلى استعادة النمو وتوظيف العمالة. ويوضح التحليل الذي أجراه الصندوق بتكليف من مجموعة العشرين أن اتخاذ إجراءات منسقة ملائمة على مدار الخمس سنوات القادمة من شأنه أن يزيد إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٢,٥%، مما يترتب عليه إنشاء عشرات الملايين من الوظائف الجديدة. وعلينا استثمار التعاون المعزز بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي لتوثيق التنسيق الدولي ككل.

وعلى وجه التحديد، اتفقنا في أوسلو على أن منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي يمكنهما الاستفادة من العمل معا في اثنين من مجالات تطوير السياسات:

- التركيز على السياسات التي تشجع النمو المنشئ لفرص العمل؛
- بحث مفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والهشة – ضمن إطار اقتصادي كلي قابل للاستمرار.

وقد لا تبدو تلك الأمور بمثابة تطورات فارقة. ولكن إذا استطعنا بالفعل من توجيه منظمينا صوب هذا المسار، يمكن أن يمثل ذلك خطوة مهمة نحو مساعدة العالم في التغلب على أزمة الوظائف.

وعلينا جميعا أن نفكر بشكل مختلف وبدرجة أكبر من الابتكار في القوى الاقتصادية الجديدة الفاعلة في عالم ما بعد الأزمة؛ وفي كيفية إدخال سياسات التوظيف ضمن السياسات الاقتصادية الكلية بصورة أفضل، سواء على المستوى الوطني أو الدولي؛ وفي كيفية وضع طائفة أكبر من السياسات والبرامج التي يمكن أن تتيح عملا لكل من يود الحصول عليه.

هذا النوع من التفكير بدأ في أوسلو.